

دور المراجعة الالكترونية في زيادة فاعلية نظام الرقابة الداخلية في المصارف السودانية دراسة حالة المصارف العاملة بمحلية الحصاحيصا

منتصر عبدالقادر أحمد محمد¹ محمد علي رحمة محمد سعيد²

جامعة البطانة _ كلية علوم الإدارة والاقتصاد_ قسم المحاسبة والإدارة المالية

تاريخ الاستلام: 2022/09/01 تاريخ النشر: 2022/09/29

مستخلص

هدفت الدراسة لمعرفة دور المراجعة الالكترونية في فاعلية نظام الرقابة الداخلية، وقياس مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية في المصارف. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. استخدمت الدراسة أسلوب الحصر الشامل وبلغ حجم العينة (80). توصلت الدراسة لأن المراجع يتمتع بالخبرة الفنية الكافية لمراجعة التشغيل الإلكتروني، كما يتمتع بالاستغلال الذهني والمادي ويستطيع تتبع مسار المراجعة من نقطة دخول البيانات لنقطة خروجها في شكل تقرير، وجود نظام الإلكتروني يساهم في عملية المراجعة الالكترونية، تعتمد فاعلية نظام الرقابة الداخلية علي درجة كفاءة العاملين بالمصرف. أوصت الدراسة بضرورة استخدام المراجع ادلة اثبات مستحدثة تتلاءم مع بيئة التشغيل الإلكتروني للبيانات المالية، وضرورة وجود جهة تنظيمية للتحقق من تأهيل وتطوير المراجعين إلكترونياً.

كلمات مفتاحية: المراجعة الالكترونية، الرقابة الداخلية، المصارف السودانية، محلية الحصاحيصا.

Abstract

The study aimed to know the role of electronic auditing in the effectiveness of the internal control system, and to measure the effectiveness of the internal control system in banks. The study followed the descriptive analytical approach. The study used the comprehensive inventory method and the sample size was (80). The study found that the auditor has sufficient technical experience to review electronic operation, as well as mental and material exploitation, and can follow the audit path from the point of data entry to its exit point in the form of a report, the presence of an electronic system contributes to the electronic review process, the effectiveness of the internal control system depends on the degree of efficiency of the bank's employees And the need for a regulatory body to verify the qualification and development of auditors electronically.

Keywords: Electronic Audit, Internal Control, Sudanese Banks, Al-Hasahisa locality.

مقدمة

شهدت السنوات الاخيرة تغيرات كبيرة عالمية وإقليمية ومحلية لمست جوانباً من مراجعة الحسابات وأحدثت تغييرات كثيرة على ناحية الإطار الفكري أو الأداء والممارسة المهنية، حيث قامت العديد من الجهات المهنية بتطوير معايير المحاسبة والمراجعة بالإضافة الى إصدار القوانين والتشريعات ذات الصلة من قبل الحكومات، وعليه فإن هذه التغييرات تستوجب بالضرورة الشاملة تطوير لمناهج المحاسبة والمراجعة لتفاعل المهنة مع إحتياجات المجتمع ومن هذه المراجعة ظهر حديثاً بما يعرف بالمراجعة الالكترونية، ونجد في ظل التطور التكنولوجي أصبح لزاماً على الشركات العمل على البرامج الحسابية وذلك لتوفير الوقت والجهد للحصول على تقارير دقيقة تساعد في اتخاذ القرارات الصائبة. الرقابة الداخلية بمفهوم ضيق تهدف فقط إلى الحماية النقدية باعتبارها هي أكثر أصول للمؤسسة تداولاً ولذلك تم وضع مجموعة من الإجراءات والضوابط لمراقبة النقدية وحركة تداولها وتوسع نطاق هذه الإجراءات فيما بعد لتكون في مجموعها لما كان يطلق عليها الضبط الداخلي الذي يهدف بصفة رئيسية إلى حماية أموال المؤسسة وأصولها من السرقة والضياع والتقليل من احتمال الأخطاء والغش ثم توسع المفهوم بعد ذلك وأصبحت أهداف الرقابة الداخلية تشمل كل من حماية أصول المؤسسة والتأكد من دقة البيانات المحاسبية ومدى إمكانية الاعتماد عليها وتنمية الكفاءة الإنتاجية وضمان تنفيذ السياسات الإدارية والخطط الموضوعية. أيضاً نجد أن نظم المعلومات المحاسبية الحديثة فرض واقعاً على مهنة المراجعة الداخلية نتيجة اعتماد أنشطة ومعاملات المؤسسة على الحاسب الإلكتروني مما أدى إلى ضرورة مواكبة المراجعين الداخليين لهذا التطور وأهمية تغيير أساليبهم التقليدية بأساليب مستحدثة تعتمد على الأساليب التكنولوجية الحديثة والأساليب التحليلية المتقدمة لتنفيذ عملية المراجعة بكفاءة وفعالية.

مشكلة الدراسة: يمكن صياغة مشكلة الدراسة في الأسئلة الآتية:

١/ ما العلاقة بين معايير المراجعة الالكترونية وفاعلية ودقة نظام الرقابة الداخلية؟

٢/ ما العلاقة بين اساليب المراجعة الالكترونية وفاعلية نظام الرقابة الداخلية؟

أهداف الدراسة: التعرف على علاقة معايير المراجعة الالكترونية مع فاعلية ودقة نظام الرقابة الداخلية، والتعرف على علاقة اساليب المراجعة الكترونية مع فاعلية نظام الرقابة الداخلية .

فرضيات الدراسة: لتحقيق أهداف الدراسة يتم اختبار صحة الفرضيات الآتية:

- ١/ هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين معايير المراجعة الالكترونية وفاعلية ودقة نظام الرقابة الداخلية.
 - ٢/ هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين اساليب المراجعة الالكترونية وفاعلية نظام الرقابة الداخلية.
- أهمية الدراسة:** تتمثل أهمية البحث العلمية في إضافة ادبيات جديدة لدور المراجعة الالكترونية وفاعليته في زيادة نظام الرقابة الداخلية في المصارف السودانية، وتقيد الدراسة في الوصول لزيادة فاعلية ودقة نظام الرقابة الداخلية في المصارف السودانية من خلال فاعلية دور معايير وأساليب ومقومات المراجعة الالكترونية. وتتمثل الأهمية العملية في إلغاء الضوء على هذا النظام للوقوف على المشاكل والصعوبات التي تواجه وتحد من فاعلية هذا النظام، لان نظام الرقابة الداخلية يقلل المخاطر التي تؤثر على أمن وسلامة المعلومات والبيانات المالية العاملة بالمصارف السودانية.

طبيعة المراجعة الالكترونية

في ظل التطور الاصطناعي الهائل أصبح الزمناً على الشركات العمل على البرامج المحاسبية لتوفير الوقت والمجهود وضمان البيانات والحصول على مجموعة هائلة من التقارير التي تساعد على اتخاذ القرارات الصائبة ومن ثم أصبحت آليات المراجعة الدفترية القديمة ليست ذات جودة عالية في ظل وجود البرامج المحاسبية مما دعى الأمر إلى استخدام البرامج الحديثة لتطوير العمل المحاسبي أي استخدام المراجعة الالكترونية. ذكر الزينيات، (٢٠٠٣) "بانها مجموعة من الأشخاص والإجراءات ومعدات التشغيل للبيانات التي تقوم باختيار وتخزين وتشغيل وإسترجاع البيانات وذلك بهدف تحقيق درجة عدم التأكد المرتبطة باتخاذ القرار كما عرفت أيضاً بانها عملية تطبيق أي نوع من الأنظمة باستخدام تكنولوجيا المعلومات لمساعدة المراجع في التخطيط والرقابة وتوثيق أعمال المراجعة". وأيضاً "بانها فحص المنشورات والحسابات والسجلات الخاصة للمنشأة فحص دقيق حتى يطمئن المراجع من أن التقارير المالية سواء أن كانت تقارير عن نتيجة المشروع خلال فترة زمنية أو تقريراً أو يظهر ويستطيع في صورة واضحة وتقنية دقيقة للغرض الذي من أجله أعد هذا التقرير" [العباني، (٢٠٠٤)]. كما ذكر القباني، (٢٠٠٦) "وتأكيد سلامة البيانات الواردة وتحقيق أهداف الإدارة بفاعلية يقصد بها أيضاً عملية جمع الأدلة لتحديد ما إذا كان استخدام نظام الحاسوب يساهم في حماية أصول المنشأة ويؤكد سلامتها وبياناتها ويحقق أهدافها ويستخدم مواردها بكفاءة". وذكر السيد، (٢٠٠٩) "هي عملية منظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية وتقييمها الأدلة لتحديد ما اذا كان استخدام الكمبيوتر يساهم بطريقة موضوعية بغرض الكل من درجة مسايرة هذه العناصر للمعايير الموضوعية ثم توصلت تلك النتائج الى الأطراف المعنية".

أهمية المراجعة الالكترونية: ظهرت أهمية مراجعة نظم المعلومات المحاسبية نتيجة لطبيعة عالم التكتلات الاقتصادية، وتعاظم حجم التجارة العالمية وفقاً للاستثمارات، التقدم المذهل في تكنولوجيا المعلومات المبنية على استخدام الحاسبات الالكترونية ونظم الاتصالات. ذكرت (Gates Soft, 2019) "إن عملية المراجعة في السابق كانت تعتمد على تسلسل الدورة المستندية مثل سندات القبض والصرف وفواتير المبيعات (الأوزنات المصرفية) أما في ظل وجود المراجعة الالكترونية أصبح الآن استخدام البرامج المحاسبية والتسلسل تلقائياً لدورة المستندية كاملة مع الاحتفاظ بأي سجل يتم إلغاؤه وأيضاً في السابق كانت هنالك حاجة إلى مراجعة الصحة الحسابية للأرقام وتجميعاتها مثل مراجعة صحة الترحيل الأرقام الأرصدة لكشف حركة الصندوق، أما الآن لم يعد هنالك حوجة لمراجعة ذلك على البرامج المحاسبية، وسابقاً كان لازماً المراجع لمراجعة صحة التوجيه لقيد المحاسبي ومن ثم مراجعة الترحيل إلى المجموعة الدفترية مثل دفتر الأستاذ واليومية العامة ومن ثم ميزان المراجعة ومثل هذه القيمة الأكبر للمراجعة أما الآن في ظل وجود المراجعة الالكترونية لم يعد هنالك أي جدوى لقيام بمثل هذه الإجراءات ففائورة المبيعات مثلاً تقوم بتوليد القيد المحاسبي الخاص بها والذي يتم ترحيله تلقائياً إلى دفتر الأستاذ ومن ثم إلى ميزان المراجعة تأكيد تلك العملية في جميع التقارير". ويقول السيد، (٢٠٠٩) إن أهمية المراجعة الالكترونية تكمن حيث ظهرت الحاجة الملحة لخدمة نظم المعلومات الالكترونية لتفادي سلبات المراجعة التقليدية، وفيما يلي هذه السلبات: ضعف الموقف التنافسي بمكاتب المراجعة المحلية أمام المكاتب الأجنبية والخوف من سيطرة هذه المكاتب وهيمنتها على سوق المهنة في الدول النامية نتيجة للتفوق النسبي الذي تتمتع به المكاتب الأجنبية في مجال استخدام الاساليب وبرامج المراجعة الالكترونية الجاهزة، وتقدم وسائل جمع المعلومات وسهولة الاتصال بها، والتفوق في مجال التدريب وتنمية المهارات واعتماد هذه المكاتب على معايير المحاسبة والمراجعة الداخلية المتعارف عليها من قبل المنظمات العالمية مثل هيئة الامم المتحدة. فقدان كثير من عملاء المكاتب المهنية الصغيرة والمتوسطة الحجم، حيث أن المكاتب المهنية الصغيرة والمتوسطة الحجم تحتاج الى تحسين نفسها وقد يكلفها الكثير من الاستثمارات والأموال الضخمة التي لا تقدر عليها مما أدى الى اتجاه العملاء للمكاتب الكبيرة لما تقدمه من خدمات تكلفة أقل وجهد أعلى. واستقطاب المكاتب الأجنبية للمحاسبة والمراجعة ذوي الخبرة لتمدها بالكفاءة والفعالية من المكاتب المحلية، ويتم ذلك عبر إقرارات المرتبات الكبرى حيث لا تستطيع المكاتب المحلية توفيرها مما يزيد من التهديد وفقدان المزايا المهنية التي لا تسمح بها هذه المكاتب في ظل الالتزام بتحديد السوق العالمية من القيود والحواجز في إطار إتفاقية الالتزامات.

أهداف المراجعة الإلكترونية: ذكر السيد (٢٠٠٩) "إن تحديد أهداف المراجعة التي يجب على المراجع تحقيقها يعد جزءاً من تنفيذ مهام عملية المراجعة وهدف المراجعة هو هدف المراجع في الحصول على أدلة مراجعة عن مجموعة تأكيدات متعلقة بالقوائم المالية". كما نصت الفقرة رقم (١٢) من المعيار الدولي رقم (٤٠١ WO 401 (SA) الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC2) على أنه لا تتغير أهداف المراجعة المحددة للمراجع سواء تم تشغيل ومعالجة البيانات المحاسبية يدوياً أو عن طريق استخدام الحاسب الإلكتروني. وتتناسب الأهداف العامة للمراجعة الإلكترونية على الآتي:

الثقة: أي أن الرقابة الجيدة تأتي بطبيعة معالجة البيانات المالية، وبالتالي تكون البيانات والمعلومات صحيحة وأمنة.

الإجراءات: أي أن إجراءات النظام الأكثر صحيحة وفعالة.

الدقة: أي إن النظام ينتج معلومات مالية أوي أي معلومات أخرى تتميز بالدقة.

الكفاءة والفاعلية: سوف يتم تقييم الكفاءة والفعالية للنظام وأن كانت أجهزة النظام أو البرامج تقدم خدمة مرضية وتلبي حاجات المستفيد. وفي ضوء ما تقدم يمكن تناول أهداف مراجعة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في النقاط التالية. التأكد من فاعلية الرقابة الداخلية للبيانات وأجهزة الحاسب الإلكتروني وشبكات توصيل الأجهزة من وصول غير المصرح لهم بهدف النسخ أو التعديل أو الترميز. التأكد من أن امتلاك البرامج وتطويرها يتم بموجب تفويض الإدارة. التأكد من أي تعديل للبرنامج يتم بموجب تفويض وموافقة الإدارة. التأكد من أن معالجة العمليات المالية والملفات والتقارير وأي سجلات إلكترونية أخرى تتم بدقة وبشكل كامل. التأكد من أن البيانات المصدرة التي بها أخطاء يتم تمييزها ثم معالجتها طبقاً لسياسات الإدارة. التأكد من أن ملفات نظام المعلومات المحاسبية الإلكتروني تتميز بالدقة والكمثال والسرية. يقول الشفاء (١٩٩٧) هنالك أيضاً أهداف أخرى للمراجعة الإلكترونية منها:

الاقتصاد: أن هدف المراجعة الإلكترونية فحص استخدام الحاسوب للتأكد من أنه يستخدم بأقصى طاقة ممكنة لخدمة المنشأة وبأقل التكاليف وتوفر المعلومات يستخدم بأقصى والبيانات المطلوبة في الوقت المناسب مما يعود بالمنفعة للمنشأة.

الفعالية: هدف المراجعة الإلكترونية فحص فاعلية الادوات الرقابية للتأكد من كفاءة نظام رقابة الانشطة الادارية والمالية والتشغيلية.

الحماية: تأكد المراجع من حماية النظام من مختلف المخاطر المرافقة لاستخدامه أو من أهمها فقدان البيانات المطلوبة، سرقة البيانات أو التخزين المعتمد الذي قد تتعرض له النظم لتغطية المخالفات التي قد يرتكبها بعض العاملون.

عناصر المراجعة الإلكترونية: يقول عطا الله، (١٩٩٤) بالرغم من تغير البيئة التي تعمل فيها المراجع من المعالجة اليدوية الى المعالجة الإلكترونية فإن أهداف المراجعة الخارجية تبقى كما هي ولكن اساليب المراجعة واجراءاتها هي التي تحتاج تعديلات اساسية وصولاً الى تحقيق أهداف المراجعة حيث أن المراجع الخارجي وفي ظل هذا النظام التشغيلي يجب ان يركز على فحص وتقييم نظام الرقابة الخارجية على اساس أن هذه المهمة تحدد نطاق مراجعة التي تشمل العناصر التالية: فحص ومراجعة نظم إدخال البيانات للحاسب الآلي. فحص ومراجعة البيانات بالحاسوب. وفحص ومراجعة النتائج.

معايير المراجعة الإلكترونية: أوضح شحاته، (٢٠٠٤) "أن استخدام نظم الحسابات الإلكترونية بصفة عامة أثر على مفهوم بعض معايير المراجعة المقبولة قبولاً عاماً وإمكانية تطبيق ذلك لما إضافته الحسابات من متغيرات في بيئة المراجعة"، ومن هذه المعايير المعايير العامة والتي تعتبر معايير شخصية بطبيعتها لأنها تهتم بالتأهيل الشخصي ويقتضي الامر ضرورة توافرها وتشمل هذا المعايير الآتي كما أوردها القباني، (٢٠١١):

معايير الكفاءة والتدريب: "يقصد به إجراء إختبارات المراجعة أشخاص تتوفر لديهم القدر الكافي في الكفاءة والتدريب المهني، ويعتبر نقص الكفاءة والتدريب الفني لدى مراجعي نظم التشغيل الإلكتروني لبيانات وراء زيادة مشاكل الحسابات وإنتشار جرائم الحسابات لذلك يجب توفير قاعدة معرفة مشتقة في الخبرة والتدريب بكفاءة وفاعلية".

معايير الاستقلال: "يقتضي هذا المعيار ضرورة الاستقلال الذهني والمادي لدى المراجع في كافة الامور في مهنة المراجعة وهذا يقتضي عد تبعية المراجعة لأي جهة من الجهات باعتبارها حكماً عادلاً بين جميع الاطراف وبناءاً على ذلك تحديد مرتبته وفصله من حق المساهمين أو الجمعية العمومية التي بها السلطة المطلقة في ذلك".

معايير بذل العناية الملائمة: يقتضي ذلك قيام المراجع بعمله بكل عناية والالتزام بممارسة الاحكام التي بصدها المراجعون وهذا دفع مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي الى اصدار مجموعة من المعايير الخاصة بالمراجعة التي كان لها أثر كبير في تحسين كفاءة عملية المراجعة.

معايير العمل الميداني: "يرتبط هذا المعيار بتنفيذ عملية المراجعة، ويتكون هذا المعيار من ثلاثة معايير: تخصيص العمالة والتخطيط السليم لعملية المراجعة والإشراف على المساعدين حيث يتعين على العملية

المراجعة للاختبارات المطلوبة حيث يتم توزيع الوقت المتاح لعملية المراجعة للاختبارات وذلك بتخصيص العمالة المتوفرة بالمكتب وضرورة الاشراف المناسب للتأكد من تنفيذ الخطة الموضوعية.

معايير دراسة وتقييم الرقابة: يقول شحاته، (٢٠١٣) "تقدمت نظم التشغيل الفوري للبيانات ووسائل الاتصالات عن بعد أي الحد الذي يمكن المستفيدين من إعداد تقاريرهم المالية الخاصة من خلال الوصول الى قواعد البيانات المرغوب في معالجتها بطريقة أخرى يختارها المستفيد وإذا تحقق ذلك فإنه يؤدي الى تفسير في أصول المراجعة".

معايير أدلة الإثبات: يقتضي هذا المعيار بضرورة حصول المراجع على أدلة الإثبات الكاملة ويضاف الى أدلة الإثبات العادية أدلة أثبات مستحدثة تتلاءم مع بيئة التشغيل الالكتروني للبيانات.

معايير التقرير المالي: توضح ما إذا كانت القوائم المالية الخاصة قد تم تصويرها وفقاً للقواعد المحاسبية المتعارف عليها وبيان مدى ثبات المشروع على تطبيق المبادي المحاسبية وبيان مدى إفصاح القوائم المالية عن جميع البيانات الجوهرية وضرورة معرفة رأي المراجع. يقول امرسون هنري، (٢٠٠٣) معايير المراجعة الالكترونية هي:

المعيار الأول أن يكون لدى المراجع خبره ومهارة فنية كافية: ففي ظل نظم المحاسبة الادارية يتطلب أن يكون لدى المراجع خبرة ومهارة كافية بطرق معالجة البيانات المحاسبية يدوياً ويجب بالإضافة الى ذلك أن يكون المراجع ملاماً بعمليات الكمبيوتر اذا ما كان العميل يستخدم نظام محاسبي الكتروني

المعيار الثاني من معايير العمل الميداني فيتطلب دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية بينما يتطلب **المعيار الثالث** ضرورة الحصول على أدلة كافية وذات صلاحية مناسبة.

أساليب المراجعة الالكترونية: يقول جربوع (د. ت) "يمكن للمراجع استخدام الحاسب الالكتروني في عملية المراجعة وهذا يطلق عليه أساليب المراجعة الالكترونية، ولقد صممت برامج كمبيوتر لتحقيق ذلك الغرض ويطلق عليها برامج المراجعة الالكترونية والبيانات الاختيارية، وهذه البرامج وقد تكون جاهزة أو معدة لغرض محدد أو برامج معدة لوظائف عامة، وفي ظل كل الحالات يجب على المراجع أن يثبت من صلاحيتها لأغراض المراجعة قبل الاستخدام"، كما توجد عدة أساليب تستخدم في عملية المراجعة منها :

أسلوب المراجعة حول الحاسب: ذكر الميمي (١٩٩٨) " يقوم المراجع بتتبع مسار المراجعة من نقطة دخول البيانات في أهمية الحاسب ثم بعيد متابعتها عند نقطة خروجها من الأجهزة في شكل تقارير مطبوعة ولكن لا يهتم المراجع بأساليب الرقابة المحاسبية المستخدمة أو غير المستخدمة في معالجة البيانات وذلك نظراً للافتراضية، أن دقة المخرجات (التقارير تعيد في حد ذاتها مؤشراً على صحة اساليب معالجة البيانات بما أنه تم تأكد من صحة المدخلات)." وله عدة مزايا منها كما أوردها (الميمي، ١٩٩٨): بساطة وسهولة خطوات وإجراءات عملية المراجعة. انخفاض تكلفة أداء عملية المراجعة. أداء عملية المراجعة على البيانات الفعلية وليس افتراضياً مع أقل قدر من الإخلال بترتيب السجلات والملفات. يتطلب قدر قليل من الخبرة والمهارة اللازمة لعمليات الحاسب الالكتروني لدى المراجع. يتطلب مساعدة بسيطة من موظفي أقسام الحسابات ومعالجة البيانات للمنشأة وعلى ذلك لا يؤثر سير العمل بدرجة كبيرة بهذه الأقسام. كما له عدة عيوب كما أوردها لطفي، (١٩٩٢) انها لا تقوم بعمل اختبارات كافية حيث أنها لا تهتم بفحص المعاملات غير العادية عند اختبارات العمليات المحاسبية العادية. وتتجاهل وسائل الرقابة على معالجة البيانات المصممة لاختبار هذه الحالات.

اسلوب المراجعة خلال الحاسب: يقول المبيهي، (١٩٩٨) يستخدم هذا الاسلوب في مجالين هما: مجال التحقيق من أوجه التشغيل: ويقوم المراجع بالتحقيق من أن البرامج التي تستخدم بالفعل في عملية المراجعة هي نفس البرامج المصرح بها ولم تحدث عليها أي تعديلات غير مصرح بها.

مجال التحقيق من نتائج التشغيل: وهي تعني التأكد من صحة ودقة النتائج المتولدة من تشغيل البيانات وذلك عن طريق استخدام الحاسب في إجراء الاختبارات الاساسية. وله عدة مزايا كما أوردها لطفي، (١٩٩٢) منها: تمكن المراجع من اختبار وسائل الرقابة على النظام الالكتروني. اختبار إمكانيات برامج الحاسب في معالجة العمليات الحسابية. حث المراجع على مشاركة في عمليات الحاسب والمعالجة الالكترونية. المام المراجع بمواطن الضعف والقوة في نظام المنشأة. له عدة عيوب كما يقول مارك، (٢٠٠٢) منها: تتطلب جهداً كبيراً من موظفي قسمي معالجة البيانات والمحاسبة بالمؤسسة. تتطلب أن يتمتع المراجع بمهارات ودراية وعلم كافي بعمليات الكمبيوتر والنظم الالكترونية. ج/ أنها تغطي نطاق محدوداً من نظام المعلومات المحاسبية بحيث الفحص.

البرامج الالكترونية: يقول القباني، (٢٠١١) "أن برامج المراجعة هي عبارة عن برامج تطبيقية تزود باسترجاع البيانات ومعالجتها والتقدير عنها حسب احتياجات المراجع." كذلك يقول جمعة، (٢٠٠٠) "تتكون برامج المراجعة من مجموعة من برامج الحاسب الالكتروني التي تؤدي مع الوظائف المختلف لتشغيل البيانات، ويمكن وصف هذه البرامج على أنها معالجة البيانات، وتم استخدام بعض التطبيقات المعينة على نحو متكرر، مثل المعاينة العشوائية أو تجميع الأعمدة الرقمية، حيث يتم برمجتها وتمثيلها في صورة أوامر في البرنامج. مزايا البرامج الالكترونية كما ذكر القباني، (٢٠١١) تتمثل في الاتي: تقليل اعتماد المراجع على موظفي الحسابات لدى العميل. ب/ استبعاد الحاجة الى دراسة لغات البرمجة. تقليل المستوى والمطلوب للتخصص الكمبيوتر. تستطيع

الدخول الى قيود كثيرة ومتنوعة من السجلات الالكترونية للعمالء بدور برمجة متخصصة. تسمح للمراجع لوقاية تنفيذ البرامج. تسهيل فحص ملفات البيانات وتؤدي الى العمليات الحسابية وغيرها من أعمال المراجعة. ومن عيوب برامج المراجعة الالكترونية الآتي: قد تحتاج الى تحميل البيانات وإتمام التشغيل على أجهزة بخلاف اجهزة العميل لأنها تعمل على بعض أجهزة الحاسب فقط. محدودة دائماً في اختبار ملفات البيانات.

مقومات المراجعة الالكترونية: يقول جمعة، (٢٠٠٠) "أن استخدام الحاسب الآلي في مجال المراجعة يتطلب من المراجع أن يكون لديه خبره ودراية ينظم تشغيل الحاسب الآلي، ولن تكون لديه معرفة اساسية بنظم الحاسب ومكوناتها ووظائفها وإمكانياتها التشغيلية بحيث تكون كافية لتخطيط المهمة وكذلك يجب ان تكون هنالك جهة تنظيمية للتحقق من تأهيل وتطوير المراجعين الكترونياً". يقول شحاتة، (٢٠١٣) "إن عملية المراجعة يجب ان تقوم بواسطة شخص لديه المعرفة العلمية والخبرة العملية والكفاءة المهنية التي تؤهله للعمل كمراجع وأن تكون لديه المعرفة العلمية في مجالات المحاسبة والمراجعة والضرائب مع وجود شبكة اتصال الالكترونية تربط بين الرئاسة والفروع، وغيرها من المجالات المرتبطة بالممارسة المهنية ويجب على المواقع الاستمرار مواصلة التعليم والتدريب طوالي ممارسة المهنة ليكون ملماً بالتطورات الحديثة في تلك المجالات ويجب توفر برامج الالكترونية متطورة."

الرقابة الداخلية

أهمية الرقابة الداخلية: إن زيادة واتساع نطاق الأنشطة والبرامج الاقتصادية التي تمارسها الوحدات الاقتصادية على اختلاف أنواعها وأشكالها أدى إلى زيادة الرغبة في الحصول على تقييم داخلي مستقل لفاعلية الإدارة داخل هذه الوحدات وهذا ما يدخل في عمل الرقابة الداخلية والتي تعتبر من أهم أدوات الرقابة، حيث يتوقف على مدى نجاح وقوة نظام الرقابة الداخلية ما يلي: سرايا، (٢٠٠٧)

نجاح وكفاءة وفاعلية ورقابة ومتابعة وتقييم أداء ما تقوم به الوحدة من أنشطة وبرامج مختلفة. زيادة كفاءة أداء العاملين في الوحدة في مجال تنفيذ وأداء العمل والأنشطة الموكلة لكل منهم. مدى تحقيق النتائج المطلوبة ومن ثم تحقيق الأهداف النهائية الموضوعية من قبل لأنشطة وبرامج الوحدة. ومدى ما يقوم به المراجع الخارجي من خطوات وما يشتمله من جهود هو ومساعديه في سبيل وضع وتحديد الإطار الملائم لبرنامج مراجعته ونطاق هذا البرنامج وما يشتمله من إجمال أو تفصيل خاص بإجراءات مراجعة العمليات وأنشطة الوحدة أو المنشآت موضوع التدقيق (المراجعة).

أهداف نظام الرقابة الداخلية: يمكن تقسيم أهداف نظام الرقابة الداخلية إلى ما يلي: السرايا، (٢٠٠٧)

الأهداف الرئيسية: يتمثل الهدف الرئيسي لنظام الرقابة الداخلية في أي منشأة أو أي وحدة مشروع في التوفيق بين تصرفات وسلوك العاملين والتنسيق بينها في المنشأة وبين الأهداف التشغيلية والفرعية التي تسعى لتحقيقها. ويختلف تحقيق هذا الهدف الرئيس العام في المنشأة صغيرة الحجم عند المنشأة كبيرة الحجم على أساس ما يلي: في المنشأة صغيرة الحجم: يتحقق هذا الهدف الرئيسي العام بطريقة مباشرة من خلال التعليمات المكتوبة أو الشفوية لصاحب المنشأة للعاملين فيها بصورة يومية عند مباشرته لعملية المتابعة لما يتم من أعمال عن طريق هؤلاء العاملين. في المنشأة كبيرة الحجم: يتحقق هذا الهدف الرئيس من خلال الجوانب التالية: تحديد وتوضيح العلاقة بين كل من السلطات والمسؤوليات على كل المستويات. تحديد اختصاصات ومهام كل موظف من موظفي المنشأة.

الأهداف التشغيلية وخصائص نظام الرقابة اللازمة لتحقيقها: أوضح السرايا، (٢٠٠٧) أن الأهداف التفصيلية التي يسعى نظام الرقابة الداخلية إلى تحقيقها في المشروع بهدف تحقيق الهدف الرئيسي أعلاه ومعلق هذه الأهداف بعنصر الرقابة الداخلية الرئيسية المتمثلة في المحاسبة والرقابة الإدارية وذلك على النحو التالي:

أهداف تتعلق بالرقابة المحاسبية: حماية أموال وممتلكات المشروع من أي تصرفات غير مشروعة كالسرقة أو الاختلاس. حماية سجلات ودفاتر وحسابات المشروع من أي انحرافات أو أي أخطاء غير معتمدة. التأكد من الحصول على بيانات محاسبية دقيقة يمكن الاعتماد عليها في المجالات المختلفة الداخلية أو الخارجية ويمكنها تلبية احتياجات الأطراف المتعددة كإدارة الأقسام داخل المشروع، البنوك خصائص نظام الرقابة الداخلية اللازم لتحقيق أهداف الرقابة المحاسبية. الفصل بين اختصاصات ومسؤوليات الموظفين داخل المشروع. ومراعاة كفاءة الموظفين وملائمة مؤهلات العلمية لمتطلبات ووظائفهم.

أهداف تتعلق بالرقابة الإدارية: تحقيق كفاءة التشغيل وتنميتها. وزيادة ثقة الغير من المتعاملين مع المنشأة في دقة حساباتها ونظامها الداخلي وهذه الثقة تعد ميزة معنوية للمنشأة أيضاً هنالك ميزة اقتصادية يحققها نظام الرقابة الداخلية الجيد وهي عدم ضياع أو اختلاس إحدى ممتلكات المنشأة من الأهداف التي تتعلق بالرقابة المحاسبية.

إجراءات التحقق من صحة البيانات والتقارير المحاسبية: يقول احمد، (١٩٩٢) "مع ضعف العلاقات الشخصية التي ترتبط الإدارة العليا بمناطق التنفيذ للقرارات المختلفة فإنه من الضروري على الإدارة أن تعتمد إلى درجة كبيرة على التقارير والبيانات لتحديد - بطريقة منتظمة - كيف يتم تنفيذ المسؤوليات. وينبغي أن توضح تلك التقارير بسهولة الأداء الملائم غير الملائم. ومن الأهداف الرئيسية للرقابة الداخلية التحقق من صحة القوائم

المالية وتحديد درجة الاعتماد عليها". وعلى الرغم من أن هذا الهدف لا يقل أهمية عن الأهداف الأخرى إلا أنه يمثل الناحية التفصيلية لموضوع الرقابة، ومن الطرق المستخدمة لبيان صحة البيانات المحاسبية التلقائية في دورة تشغيل البيانات فمثلاً في حساب التكاليف تتم المحاسبة على كل تكلفة العمالة من واقع البيانات التشغيلية المختلفة للعمل المباشر وغير المباشر وذلك لأغراض تحديد تكلفة الأقسام والأوامر المختلفة. لا شك أن الرقابة المستندية تعمل على زيادة دقة البيانات المحاسبية وتعني الرقابة المستندية ضرورة الحصول على مستندات وتنظيمها حتى يسهل الرجوع إليها وتسجيلها أولاً بأول بدقة. ويعتبر التأكد من إمكانية الاعتماد على التقارير بمثابة نشاط مستمر من أنشطة إدارة المراجعة الداخلية في المشروع، والتي تعتبر عنصراً هاماً من عناصر نظام الرقابة الداخلية وتوفر المراجعة الداخلية للإدارة تقارير وبيانات لا يمكن الحصول عليها من مصادر أخرى ويمكن تلخيص أنشطة المراجعة الداخلية المتعلقة بالرقابة الداخلية على النحو التالي: مراجعة وتقييم تطبيق وملائمة وسائل الرقابة المحاسبية والتشغيلية. تحديد درجة الانجاز بالمقارنة مع السياسات والإجراءات المحددة مقترحاً. تقييم حدود (نوعية) الإدارة في تنفيذ المسؤوليات المحددة. تحديد مدى إمكانية الاعتماد على التقارير والسجلات وغيرها من البيانات. التحقق من صحة المحاسبة عند الأصول ومن الإجراءات الموضوعية لتوفير الحماية لها. أن المهام الرئيسية للمراجعة الداخلية والخارجية تقييم نظام الرقابة الداخلية والتحقق من دقة وكفاءة هذا النظام في المنشأة. ويتوقف على هذا التقييم مدى أو حجم العينة التي يجب فحصها للتحقق من صحة الأرصدة والتقارير المختلفة.

نظام الرقابة الداخلية

يقول كل من [وليم توماس، وامرسون هنكي (٢٠٠٣)] "يتميز نظام الرقابة الداخلية بعدد من الخصائص الأساسية التي يحدد وجودها كلها أو بعضها جودة ومواطن أساليب الرقابة الداخلية بالمؤسسة وعلى هذا الأساس يخفف المراجع من نطاق الاختبارات الأساسية لفحص العمليات وأرصدة القوائم المالية معتمداً على قوة هذه الخصائص فما هو إلا إشارة إلى ضعف نظام الرقابة الداخلية أو جزء منه ويجب على المراجع أن يأخذ ذلك في اعتباره يعوضه بتوسيع نطاق اختبارات (نوعيتها وعددها)" وفيما يلي خصائص نظام الرقابة الداخلية الجيد [وليم توماس، (٢٠٠٣)]: الفصل بين المسؤوليات: تتمثل مسؤولية حيازة الأصل كذلك في القدرة على إنشاء المستندات الضرورية للحصول على أو التخلص من الأصول مثلها في ذلك قبل الاحتفاظ بالأصل وفيه تداوله. وبناء على هذا التعريف تقع على رئيس الخزينة وكافة العاملين بقسمه (الصرافين، وموظفين إعداد شيكات الصرف ومدير الائتمان) مسؤولية الاحتفاظ وحيازة النقدية. يقول وليم توماس، (٢٠٠٣) "أن مسؤولية الإثبات في السجلات يقوم بها المراقب المالي أو مدير الحسابات وكافة العاملين تحت إشراف من كتيبه حسابات ومحاسبين. وإذا لم تفصل الاختصاصات المسئول عن الاحتفاظ بالأصل عن ذلك المسئول عن الإثبات في السجلات، فإنه لابد أن يتواطأ هذين الموظفين حتى يمكن لهما تنفيذ أي تلاعب أو مخالفات أو إخفاؤها من السجلات لتدقيق بيان السجلات مع الأصول الموجودة فعلاً في حيازة المسئول عنها." وفي نطاق الفصل بين مسؤوليات كل من الاحتفاظ بالأصول وإثباتها بالسجلات والتصريح بالتصديق فيها، يجب أن يسمح نظام الرقابة الداخلية كذلك لمسئول ما بفحص عمل مسئول آخر، مع مراعاة تقادي تكرار الجهد. وتعتمد فاعلية مبدأ فصل المسؤوليات على الافتراض الأساس الذي يقتضي بأنه ليس من المحتمل بأن يتواطأ شخصين أو أكثر في القيام بالتلاعب أو إخفاء أي أخطاء غير معتمدة ومن ضمن المواقف التي تساهم في التواطؤ علاقة القرابة بين اثنين أو أكثر من بين موظفي المؤسسة أو بين أحد موظفي المؤسسة وعمالها أو أحد الموردين. لذلك يجب أن تتادي المؤسسات بعدم توظيف أقارب في وظائف عرضة للتواطؤ، كذلك يجب وضع سياسة نحو تعارض المصالح، سعياً وراء تحقيق احتمال تواطؤ موظفي المؤسسة مع عملائها أو أطراف خارجية بغرض تحقيق مصالحهم الشخصية على حساب مصالح المنشأة. ب- وضوح خطوط السلطة والمسؤولية: يقوم بإدارة الوظائف المختلفة بالمؤسسة عدداً كبيراً من العاملين وحتى يمكن تحقيق رقابة فعالة على كل من هذه الوظائف، يجب أن يسأل شاغل وظيفة ما عن مجموعة محددة من الأصول أو الخصوم أو العمليات [وليم وتوماس (٢٠٠٣)]. يمكن تحقيق هذه المسألة من خلال تحقيق مسؤوليات محددة لأفراد معينة. وبوضوح الهيكل التنظيمي للمؤسسة (بشكل مبدئي) الخطوط العريضة للعلاقة بين السلطة والمسؤولية. كما يجب تدفق خط السلطة من أعلى إلى أسفل بينما تدفق خط المسؤولية من أسفل إلى أعلى ويقتضي ذلك بأن يكون موظفي قسم الحسابات أمام المراقب المالي وأولئك الذين يحتفظون بأصول المؤسسة (النقدية والمخزون على سبيل المثال) مسئولين أمام رئيس الخزينة ومدير الإنتاج. وتستخدم المؤسسات ما يعرف بـ (دليل اللوائح والإجراءات) لتحديد وتعريف اختصاصات كل وظيفة من الوظائف المبنية على الخريطة التنظيمية للمؤسسة. كفاءة الموظفين: يقول وليم توماس، (٢٠٠٣) "تعتمد فعالية نظام الرقابة الداخلية على درجة كفاءة العاملين بالمؤسسة والذين تقع عليهم مسؤولية التنفيذ، فرغم من وضوح خطط السلطة والمسؤولية وصحة توزيع الوظائف طبقاً لنظام الرقابة الداخلية إلا أن هذا النظام قد لا ينجح في تحقيق أهدافه نظراً لعدم كفاءة وأمانة العاملين بالمؤسسة في تأدية المسؤوليات الموكلة إليهم". ويعتبر هذا الأسلوب وسيلة وقائية ضد الغش أو التلاعب كما يمكن خلاله أن تستعيض المؤسسة من جانب موظفي المؤسسة. فغالباً ما تؤمن المؤسسة مثلاً على أمناء الصندوق والصرافين ضد خيانة الأمانة من جهة أخرى ليس من الضروري التأمين

على موظفي قسم الحسابات ضد خيانة الأمانة نظراً لعدم حيازتهم لأي من أصول المؤسسة. سلامة السجلات وإجراءات التصديق على العمليات: يقول وليم توماس، (٢٠٠٣) "يمكن الحصول على المعلومات عن الانجازات المحققة والتي تستخدم المسؤولين بالشركة، من السجلات والدفاتر المحاسبية وبفضل أن تنظم هذه المعلومات طبقاً لخطط السلطة والمسئولية"، وغالباً ما نستخدم اصطلاح محاسبة المسئولية للإشارة إلى نظام بالسجلات المحاسبية وإعداد التقارير المالية الذي يوضح مدى النجاح في تحقيق المسئوليات. فتعكس قائمة الدخل على سبيل المثال المحاسبية عند أداء مدير الإدارة العليا كما توضح قائمة المركز المالي صافي الموارد المتاحة لهم، كما تستخدم الموازنات التقريرية كوسيلة للرقابة على أداء أقسام وفروع الشركة المختلفة وبيان مدى تحقيقها للأهداف الموضوعية لكل منها. تعتبر إجراءات التصديق واعتمادات العمليات ذات أهمية في تقسيم مسئولية تنفيذ خطوات عملية ما على عدد الأفراد. كما تساهم هذه الإجراءات في التقريب بين الحكم الشخصي لهؤلاء الأفراد متخذي القرارات.

بجانب إعداد واستخدام السجلات والدفاتر السليمة يجب أن تتبع المؤسسة سياسة سليمة للاحتفاظ بهذه السجلات (مثل تحديد الفترة التي يحتفظ خلالها بالسجلات والمستندات قبل التخلص منها على ضوء متطلبات القوانين السائدة). حماية الأصول والسجلات: ذكر وليم توماس، (٢٠٠٣) يجب أن تتوفر لدى المؤسسة الإمكانيات اللازمة لحماية ووقاية كل من الأصول والسجلات من التلف أو الفساد أو الضياع كل يجب اتباع سياسة سليمة لصيانة الآلات والمعدات لتفادي فقد منافعها في وقت مبكر. وبالمثل يجب أن تخزن المواد الأولية والمهمات مرتبة ومنظمة بشكل جيد حتى يسهل الوصول إليها وكذلك حمايتها من الضياع أو سوء الاستخدام (السرقة). أما بالنسبة للسجلات فيجب أن تحفظ في أماكن من شأنها أن تقلل من احتمال إدخال تعديلات في محتوياتها أو إصابتها بالتلف. فيجب على سبيل المثال الاحتفاظ بسجلات حسابات العملاء الدورية في خزانة جديدة قس نهاية اليوم وأشرطة السجلات الممغنطة في أماكن مكيّفة حتى لا يصيبها أي تلف ناتج عن ارتفاع درجات الحرارة. كما يجب إثبات عملياً إصدار واستلام هذه الأشرطة من أماكن تخزينها وغالباً ما تقوم المؤسسات بالاحتفاظ بصورة أخرى من هذه الأشرطة في مكان آخر لضمان عدم ضياع المعلومات إذا ما أصاب الشريط الأصلي أي تلف أو ضياع. متابعة الالتزام بنظام الرقابة الداخلية: لن تتحقق تلك الخصائص السابقة عرضها أي منافع إذا لم يلتزم العاملين باتباع تعليمات ومبادئ نظام الرقابة الداخلية ولذلك تحرص المؤسسات على وضع تنفيذ إجراءات يمكن من خلالها التحقق من التزام موظفيها بتعليمات ومواصفات نظام الرقابة الداخلية، وفي المؤسسات الصغيرة غالباً ما يقوم بأداء هذه مالك/ مدير المؤسسة بنفسه. أما في المنشآت الكبيرة فيمكن التحقق من الالتزام بتطبيق النظام من خلال قيام الأفراد، غير المسؤولين عن الإثبات في السجلات أو حيازة الأصول. بمقارنة السجلات المحاسبية مع الأصول الموجودة فعلاً على فترات مختلفة، وإجراء اللازم حين اكتشاف أي اختلافات بين الأرصدة. كأن يقوم مشرف ما في إدارة المحاسبة، لا يدخل في اختصاصات وظيفة تداول نقدية أو إثباتها في سجلات العملاء بأعداد كشف تسوية حسابات البنك الشهرية. ويمثل هذا الإجراء فحصاً حيادياً لمسئولية كل من هؤلاء الذين يتداولون النقدية والذين يقومون بتسجيل عملياتهم في الدفاتر. وغالباً ما تلجأ المؤسسات الكبيرة في سبيل متابعة الالتزام بنظام الرقابة الداخلية بشكل فعال، إلى إنشاء إدارة مستقلة للمراجعة الداخلية والتي يجب أن تكون مستقلة بالكامل عن أي وظائف أخرى أو عناصر الرقابة الداخلية. وتتمثل وظائف المراجع في فحص مراحل مختلفة من عمليات التشغيل وإعداد تقريراً بنتائج فحصه ولهذا السبب تعتبر هذه الوظيفة (اليد اليمنى للإدارة) فقد صممت هذه الوظيفة لتشجيع الالتزام بسياسات الإدارة وتعليماتها وتحسين كفاءة الأداء.

المراجعة الداخلية الالكترونية: ذكرت شبكة عدوية الاسلامية، (٢٠٠٨) "لقد تطورت إجراءات وعمليات المراجعة من أساليب المراجعة التقليدية إلى الأساليب الحديثة. وتسعى غالبية الوحدات الاقتصادية الحكومية الخاصة إلى تطوير أدواتها ووسائلها الإدارية والتكنولوجية لأغراض تحسين كفاءة أدائها من خلال تحديث وظائفها الإدارية المتمثلة في التنظيم والتخطيط والرقابة والمتابعة، وحينما تحقق الوحدات الاقتصادية هذا المستوى من الطموح فإنها بالتاكيد ستنتج في تحقيق أهدافها الأخرى المنشودة للحفاظ على مواردها المالية والمادية بمختلف أنواعها والسيطرة على أنشطتها وذلك من خلال تقوية وتدعيم الرقابة الكفاء الفعالة على جميع أنشطتها وعملياتها. ويتمثل أحد أبرز الوسائل الكفاء الحديثة لتحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية في تطبيق التشغيل الالكتروني للبيانات المالية المحاسبية وذلك لأن التشغيل الالكتروني يعد من أهم الوسائل الحديثة المستخدمة في إدخال البيانات المالية والمحاسبية وتشغيلها ومن ثم إخراجها بوصفها نتائج عمل محاسبي تستخدم في عملية اتخاذ القرارات.

تقويم نظم الرقابة الداخلية في ظل المراجعة الالكترونية: لا تختلف المفاهيم الأساسية التي تحكم مقومات الرقابة الداخلية وإجراءاتها في الوحدات الاقتصادية في ظل الأنظمة المحاسبية التقليدية (اليديوية أو الآلية) عنها في ظل الأنظمة المحاسبية الالكترونية. وأن أهداف إجراءات الرقابة ومقوماتها في الأنظمة الالكترونية تتفق تماماً مع النظم التقليدية إلا أن ثمة اختلافات جوهرية تعكس أثارها في إجراءات تقويم نظم الرقابة الداخلية من قبل المراجع الخارجي أهمها كما أوردها القاضي، (١٩٩٧): اختلاف طرائق تشغيل البيانات في الحاسوب عنها في

النظم الآلية اليدوية مما يترتب عليه اختلاف السجلات الحاصلة بكل نظام فينما تكون سجلات الحاسوب على شكل بطاقات مثقبة أو أشرطة ورقية أو أقراص ممغنطة أو أسطوانات أو على شكل معلومات مخزنة بوحدة التشغيل المركزية ونجد أن السجلات اليدوية أو الآلية تتميز بشكلها التقليدية ويمكن التحقق من صحة البيانات المثبتة بها بالأساليب العادية عن طريق فحص العمليات المختلفة وتتبعها منذ نشأتها وحتى عرضها بالقوائم المالية. أن اختلاف مدى تقسيم العمل في الحاسوب عنه في ظل الأنظمة اليدوية أو الآلية يترتب عليه تغير في شكل العلاقات التنظيمية داخل المشروع فبينما يتمكن الحاسوب من القيام بعدة عمليات متتابعة في وقت واحد بإشراف موظف معين ويمكن على سبيل المثال أن يستخدم مستند واحد لعملية مالية معينة في نظام معالجة بيانات متكامل تحديث كافة الملفات المرتبطة بهذه العملية كما أنه غالباً ما تترابط عمليات جمع وتحليل البيانات وإعداد التقارير بعضها ببعض في نظام معلومات إدارية متكاملة يهدف إلى تزويد إدارة المؤسسة على القيام بمثل هذه العمليات في ظل النظم اليدوية والآلية يتطلب تقسيمها على عدد من العاملين لتحقيق أهداف الضبط الداخلي. أن اختلاف تفاصيل إجراءات الرقابة في النظم الالكترونية عنها في النظم اليدوية يترتب عليه في أسلوب تطبيقها فبينما يتم تطبيق الجزء الغالب من إجراءات الرقابة الداخلية في النظم الالكترونية عن طريق الآلة ذاتها أو البرنامج، نجد أن إجراءات الرقابة في ظل النظم اليدوية والآلية يتم تطبيقها بواسطة العنصر الإنساني عن طريق الفحص والتتبع والمطابقة وتقسيم العمل والمراجعة الداخلية. إجراءات الرقابة العامة في ظل المراجعة الالكترونية (الحاسوب) أن هذه الاختلافات التي سبق ذكرها، تقتضي بيان أهم إجراءات الرقابة الداخلية في ظل الحاسوب وهي، [القاضي، (١٩٩٧)]: أ/ فصل وظائف إدارة الحاسوب عن وظائف الإدارات ومراكز العمل الأخرى في المشروع. منع إدارة الحاسوب من اعتماد القيام بأي عملية تتعلق بدورات العمليات الخاصة بالمشروع. وضع نظام مناسب لتقسيم العمل داخل إدارة الحاسوب. وضع نظام يضمن مشاركة الإدارات ومراكز العمل الأخرى في المشروع في عملية وضع إجراءات تصميم الأنظمة الالكترونية وفي عملية الحصول على البرامج كلما كان ذلك ممكناً. يجب الموافقة على جميع مواصفات الأنظمة الالكترونية بعد دراستها ومراجعتها بواسطة مستوى إداري مناسب وبواسطة الإدارات ومراكز العمل التي تستخدم هذه الأنظمة في تشغيل عملياتها. يجب مشاركة الإدارات على الموافقة النهائية قبل وضع أي نظام جديد موضع التنفيذ لأعراض التشغيل الصحيح في الوقت المناسب. اتخاذ الإجراءات اللازمة للرقابة على الملفات وعدم تغيير بياناتها وحمايتها والتأكد من استخدام الملف الالكتروني. يجب التأكد من ضرورة اعتماد الموافقة على تعديلات البرامج حتى تتلائم مع أي نظام جديد يوضع موضع التنفيذ. يجب استخدام جميع إجراءات الرقابة المتوفرة في الجهاز أو البرامج لضمان فاعلية التشغيل ولاكتشاف أي عيوب تتعلق باستمرار تشغيل الجهاز. أحكام الرقابة على وثائق النظام. يقصد بوثائق النظام الالكترونية والأوراق الشارحة للنظم والمحددة لجميع خطوات الأنشطة التي يجب القيام بها لضمان فاعلية استخدام هذه النظم ولضمان دقة تشغيل البيانات، وتمثل هذه الوثائق أداة من أدوات الرقابة والتوصيل وتقسيم إلى وثائق تتعلق بتحليل النظام وأخرى تتعلق بالبرامج وثالثة تتعلق بالتشغيل بحيث يتم التوثيق للإجراءات الكافية التي تنفذ عن طريق الأسلوب وتحفظ الوثائق عن طريق شخص مسؤول ولا يسمح بالاطلاع إلا لأصحاب الصلاحيات. من خلال ما تقدم يتفق الباحثان مع المسؤول في أهداف إجراءات الرقابة في المراجعة الالكترونية هي نفس الأهداف والإجراءات في المراجعة اليدوية.

تنظيم قسم الحاسب الالكتروني: يجب أن يكون مدير قسم الحاسب الالكتروني مسؤولاً أمام الإدارة العليا للشركة ويرفع تقاريره الدورية إليها. أي أن مدير قسم الحاسب الالكتروني لا ينبغي أن يكون تابعاً للقسم المالي بالشركة مما يجب أن يفتح الخريطة التنظيمية موقع الحاسب الالكتروني مع الإشارة إلى اختصاصاته ومسؤولياته. وكما هو معروف في الأنظمة اليدوية، هنالك عدة وظائف أو مهام التي يجب فصلها عن بعضها عن طريق تقسيم العمل وتوزيع الاختصاصات مثال لذلك: التصديق على العمليات المختلفة قبل تنفيذها. تسجيل هذه العمليات بالدفاتر. حفظ الدفاتر والسجلات الأخرى. وهذا التوزيع للاختصاصات يجب إتباعه أيضاً في الأنظمة الالكترونية فأى عملية يراد إدخالها وإخراجها يجب أن يصدق عليها شخص يملك هذا الحق. ومن الوظائف التي يجب فصلها والخاصة بأنظمة الحاسب الالكتروني تشمل الآتي وذلك على سبيل المثال لا الحصر: إستيوبي، (١٩٩١): الرقابة على البيانات والعمليات الداخلة أو الخارجة من قسم الحاسب الالكتروني. إعداد البيانات والتحقق منها قبل إدخالها للحاسب الالكتروني. تشغيل الحاسب الالكتروني. حفظ البرامج والملفات بمكتبة الحاسب الالكتروني. وتصميم وتحليل النظم. ومن بين الأشخاص الذين يجب فصل اختصاصاتهم هم: محللو النظم، المبرمجون، المشغلون. فمحلل النظم لا يجب أن يقوم بوضع البرامج واستخدامها (تشغيلها) كما أن مصمم أو كاتب البرامج لا يجب أن يقوم بتشغيل بالمدخلات والتشغيل ممكن التحقق من صحة المخرجات قبل توزيعها بإحدى طريقتين إستيوبي، (١٩٩١): مقارنة المجاميع الرقابية المكتوبة بواسطة الحاسب مع تلك الموضوعة مسبقاً قبل عملية التشغيل. فحص ومراجعة كشوف المخرجات بالعين المجردة لإمكانية اكتشاف أي أخطاء واضحة. كذلك يجب أن تكون هنالك رقابة محكمة على عملية توزيع المخرجات بحيث يستعملها من له صفة في ذلك.

رقابة الجهاز: يقصد برقابة الجهاز إجراءات الرقابة التي يمكن أن يقوم بها الجهاز دون كتابة أوامر في البرامج للقيام بها. وتختلف إجراءات الرقابة هذه تبعاً لنوع الجهاز المستخدم وتبعاً لطراز الجهاز نفسه بما في ذلك

وحدات الإدخال والإخراج. ولعل الإجراءات الرقابية التالية من أكثر الإجراءات شيوعاً في معظم الحواسيب: [القاضي، (١٩٩٧)]: التشغيل المزدوج: يقوم التشغيل المزدوج على تشغيل بيانات معينة مرتين، ثم مقارنة تشغيل هاتين المرتين للتأكد من صحتها. مراجعة التماثل: ترتبط مجموعة التماثل بالنظام الثنائي ولها علاقة بطريقة الترميز على الوسائط سواء كان ترميزاً فردياً أو زوجياً حيث يقوم الجهاز بالتأكد من بقاء المدخلات فردية أو زوجية بعد إدخالها. المراجعة الارتدادية: حيث تقوم وحدة التشغيل المركزية بإرسال إشارات إلى إحدى وحدات الإدخال أو الإخراج لتشغيلها بطريقة معينة، ثم تقوم وحدة الإدخال أو الإخراج تبعاً لقواعد معين بإرسال إشارة جوابية إلى وحدة التشغيل المركزية مما يقيد تلقي الإشارة الواردة منها. الفحص الذاتي: يعني الفحص الذاتي أن الجهاز الإلكتروني يقوم من تلقاء نفسه أو عن طريق استخدام برنامج خاص بالتأكد من أن جميع أجزائه تعمل طبقاً لما هو مقرر له. حماية الحدود: يهدف هذا الإجراء إلى حماية الملفات والبرامج مع الحلقات والبرامج التي تخص الغير وذلك في حالة تشغيل البيانات على جهاز الكتروني يشترك في الاستفادة منه آخرون وأن هذا الإجراء يمنع كذلك الغير من الوصول إلى بيانات الملفات التي تخص الآخرين.

مراجعة صحة تماثل البيانات: تهدف مراجعة صحة تماثل البيانات أو تسريعها إلى التأكد من أن البيانات على الوسائط قد تم طبقاً للقواعد المحددة، والتي يمكن الجهاز أن يتعرف عليها.

رقابة البرامج: يقصد برقابة البرامج إجراءات الرقابة التي بعضها مصمم البرامج الذي يعد للعملية المراد تنفيذها وبمعنى أن الجهاز الإلكتروني لا يقوم بأدائها إن لم تكن هذه الإجراءات الرقابية مكتوبة في البرنامج على شكل أوامر ويطلق على هذه المجموعة من الأوامر اسم أوامر المراجعة.

الدراسات السابقة

صالح (٢٠٠٧م): هدفت الدراسة إلى الاستفادة من المراجعة الإلكترونية في أعمال المراجعة واختيار مدى كفاءة الوسائل التقنية الإلكترونية للمراجعة ومقارنتها مع الوسائل اليدوية للمراجعين وتمثلت مشكلة الدراسة في تطبيق المراجعة الإلكترونية في عملية المراجعة يتطلب الكفاءة المالية عند المراجعين من ناحية العلمية بالإضافة إلى ذلك بأن استخدام المراجعة الإلكترونية يحتاج إلى أنواع من الرقابة وأساليب في المراجعة اليدوية أما النتائج التي توصلت إليها الدراسة بأن الحاسوب يوسع إمكانية الرقابة على عملية المراجعة مما يساعد على اكتشاف الأخطاء في حينها واستخدام المراجعة الإلكترونية يساعد في توفير القوائم المالية في توقيت ملائم ودقة في الاختبارات ومعالجة البيانات بكمية أكبر تساعد في اتخاذ القرارات الحالية والمستقبلية من خلال زيادة الثقة في القوائم المالية. كما أوصت الدراسة بإقامة دورة تدريب وتأهيل مستمرة للمراجع على المعالجة الآلية خلال فترات زمنية معينة لتمكين المراجع في متابعة التطورات الحاصلة في مجال المراجعة الآلية.

عدلان، (٢٠٠٩م): هدفت الدراسة إلى معرفة مدى أهمية وشفافية المعلومات المحاسبية في ظل المراجعة الإلكترونية، وتمثلت مشكلة الدراسة الخاصة بجمع أدلة الإثبات الإلكترونية، ومدى تأثير المراجعة بالمراجعة الإلكترونية، أما النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي تزيد المراجعة الإلكترونية من مقدرة المراجعة من توسيع حجم العينة مما يعزز الثقة في رأي المراجع الوارد في التقارير المالية بالإضافة إلى ذلك المعلومات المحاسبية في ظل المراجعة الإلكترونية تؤدي إلى إتاحة المعلومات التي تتضمن التقارير المالية في الوقت المناسب والتطبيق العلمي لانظمة المراجعة الإلكترونية يؤدي إلى التحقق من جودة المراجعة والتقارير المالية، كما أوصت الدراسة إلى استخدام المراجعة الإلكترونية لأنها تساعد في التحقق من دقة وسلامة معالجة البيانات وإقتصار وقت عملية المراجعة وأن يوفر النظام المحاسبي تقارير مالية ذات جودة عالية في التوقيت المناسب.

أحمد، (٢٠٠٩م): هدفت دراسة إلى معرفة ودراسة مفهوم وأهمية المراجعة الإلكترونية وتمثلت مشكلة الدراسة في مواضع ضعف المراجعة الإلكترونية تقلل فعالية الحوكمة ودور المراجعة الإلكترونية في ظل نظام الحوكمة. أما النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي يطبق بنك السودان المركزي المراجعة الإلكترونية جزئياً، والمراجعة الإلكترونية في بنك السودان المركزي تؤثر على دقة وسرعة المعلومات المحاسبية، وتطبيق المراجعة الإلكترونية بالبنك المركزي يزيد من درجة الاعتماد على المعلومات المحاسبية مما يساعد في اتخاذ القرارات. أوصت الدراسة بتعميم المراجعة الإلكترونية على جميع أقسام بنك السودان المركزي بإستخدام كابلات خاصة بالبنك المركزي لتخفيض الضغط على الشبكة لتسهيل الحصول على المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب.

الدراسة الميدانية: يتمثل مجتمع الدراسة من المدراء ونواب المدراء الإدارات والمحاسبين والصرفيين العاملين ببعض المصارف الموجودة بمحلية الحصاصيصا، وتم توزيع (٨٠) إستمار بواقع (١٠) لكل مصرف بلغ المسترد منها (٦٣) بمعدل إستجابة (٧٩%).

جدول (١) التوزيع التكراري النسبي للعينة حسب الجهات المستخدمة

الجهات المستخدمة	التكرارات	النسبة المئوية
الحسابات الجارية	17	٢٧%
الحسابات العامة	11	١٨%
قسم التحاويل	10	١٥%
قسم الخزينة	8	١٣%
قسم الاستثمار	15	٢٤%

الصراف	2	3%
المجموع	63	100%

المصدر : اعداد الباحثان من المسح الميداني (٢٠٢٠م)

جدول (٢) قيمة معامل الثبات

معامل الثبات الكلي	عدد العبارات	ألفا كرونباخ معامل
	٣١	٠.٩٤

المصدر : اعداد الباحثان من المسح الميداني (٢٠٢٠م)

جدول (٢) يوضح نتائج طريقة الاتساق الداخلي لقياس معامل الثبات لأداة الدراسة الاستبيان ويتضح من الجدول أن قيمة معامل ألفا كرونباخ بلغت ٠.٩٤ وهي قيمة عالية جداً تدل على أن الأستبانة المصممة بواسطة الباحثان إذا طبقت على فرد أو على مجموعة من الأفراد عدة مرات فإنها ستعطي نفس النتائج أو التقديرات، وبالتالي فإن استبانة الدراسة يمكن وصفها بأنها ثابتة.

جدول (٣) قيمة معامل الصدق

المقياس الكلي	عدد الفقرات	معامل الصدق
	31	0.96

المصدر : اعداد الباحثان من المسح الميداني (٢٠٢٠م)

يشير جدول (٣) لأن قيمة معامل الصدق الذاتي بلغت ٠.٩٦ وهي قيمة عالية جداً، تدل على أن الاستبانة المصممة بواسطة الباحثان أثبتت صدقها في قياس ما وضعت لقياسه؛ أي أنها صالحة لقياس الجانب المقصود ولا تقيس جانباً سواه.

تحليل البيانات المتعلقة بدور أساليب المراجعة الإلكترونية في فاعلية نظام الرقابة الداخلية.

جدول (٤) أساليب المراجعة الإلكترونية

المصدر: نتائج المسح الميداني، (٢٠٢٠م).

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	أوافق بشدة	الوسط الحسابي	الاتجاه العام
إثبات صلاحية استخدام البرامج لأغراض المراجعة قبل استخدامها	٥١ %	٤٩ %	٠ %	٠ %	٠ %	4.51	أوافق بشدة
تتبع المراجع مسار المراجعة من نقطة دخول البيانات إلى نقطة خروجها في شكل تقرير	٥٢ %	٤٦ %	٢ %	٠ %	٠ %	4.51	أوافق بشدة
التحقق من أن البرامج المستخدمة في عملية المراجعة بالمصرف هي نفس البرامج المصرح بها.	٤٣ %	٥٦ %	١ %	٠ %	٠ %	4.41	أوافق بشدة
تأكد المراجع من صحة ودقة النتائج المتولدة في تشغيل البيانات عند استخدام الحاسب الآلي	٣٨ %	٦٠ %	٢ %	٠ %	٠ %	4.37	أوافق بشدة
قيام المراجع بفحص الملفات والبيانات المالية بالمصرف إلكترونياً	٢٧ %	٦٢ %	٩ %	٢ %	٠ %	4.14	أوافق
تأكد المراجع من مدى صحة وسلامة برامج التشغيل المستخدمة في تحليل البيانات المالية بالمصرف	٠ %	٠ %	٠ %	٠ %	٠ %	4.08	أوافق
قيام المراجع بمعالجة البيانات الإختبارية إلكترونياً بدلاً من يدوياً	٢٥ %	٤٩ %	٢١ %	٥ %	٠ %	3.95	أوافق
المقياس الكلي						4.29	أوافق بشدة

يتضح من جدول (٤) أن الاتجاه العام للغالبية العظمى من أفراد مجتمع الدراسة يوافقون بشدة على أن أساليب المراجعة الإلكترونية لها دور في فاعلية نظام الرقابة الداخلية في المصارف وتأتي في مقدمة هذه الأدوار (ان) اثبات صلاحية البرامج قبل استخدامها لأغراض المراجعة، و(ان) تتبع مسار المراجعة من نقطة دخول البيانات إلى نقطة خروجها في شكل تقرير، و(يتحقق للمراجع أن البرامج المستخدمة هي نفس البرامج المصرح بها في المصرف).

تحليل البيانات المتعلقة بدور مقومات المراجعة الإلكترونية في فاعلية نظام الرقابة الداخلية.

جدول (٥) مقومات المراجعة الإلكترونية في المصارف

المصدر: نتائج المسح الميداني، (٢٠٢٠م).

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	الوسط الحسابي	الاتجاه العام
وجود نظام إلكتروني يساهم في عملية المراجعة الإلكترونية	٤٨ %	٥٢ %	٠ %	٠ %	٠ %	4.52	أوافق بشدة
وجود برامج إلكترونية يعمل بها المصرف	٤٩ %	٥١ %	٠ %	٠ %	٠ %	4.49	أوافق بشدة
وجود شبكة اتصال إلكترونية تربط بين الرئاسة والفروع	٤٩ %	٥١ %	٠ %	٠ %	٠ %	4.49	أوافق بشدة
برامج تطبيقية تزود بإسترجاع البيانات ومعالجتها والتقرير عنها	٤٦ %	٥٢ %	٢ %	٠ %	٠ %	4.44	أوافق بشدة
وجود جهة تنظيمية للتحقق من تأهيل وتطوير المراجعين إلكترونياً	٣٢ %	٦٠ %	٨ %	٠ %	٠ %	4.24	أوافق بشدة
وجود قيود كثيرة ومتنوعة من السجلات الإلكترونية للعملاء بدور برجمة متخصصة في المصرف	٣٠ %	٥٧ %	١٣ %	٠ %	٠ %	4.17	أوافق
وجود برامج محاسبية إلكترونية متطورة	٢٩ %	٥٤ %	١٤ %	٣ %	٠ %	4.08	أوافق
المقياس الكلي						٤.٣٤	أوافق بشدة

يتضح من اجدول (٥) ان الاتجاه العام لأفراد مجتمع الدراسة يوافقون بشده علي مقومات المراجعة الالكترونية عن فاعلية نظام الرقابة الداخلية وتأتي في مقدمة هذه الادوار (وجود نظام إلكتروني بالمصرف يساهم في عملية المراجعة الالكترونية)، و (وجود برامج إلكترونية يعمل بها المصرف)، و (وجود شبكة اتصال إلكترونية تربط بين الرئاسة والفروع في المصرف).

جدول (٦) مؤشرات فاعلية نظام الرقابة الداخلية في المصارف

المصدر: نتائج المسح الميداني، (٢٠٢٠م).

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	الوسط الحسابي	الاتجاه العام
تعتمد فاعلية نظام الرقابة الداخلية على درجة كفاءة العاملين.	٨٩ %	٩ %	٢ %	٠ %	٠ %	4.87	أوافق بشدة
يقوم نظام الرقابة الداخلية على التنظيم الكفء والإجراءات والسياسات التي يضعها المصرف.	٧٩ %	٩ %	٢ %	٠ %	٠ %	4.78	أوافق بشدة
إجراءات الضبط الداخلي تلعب دور كبير في مجال توفير الحماية اللازمة لأصول المصرف.	٧٨ %	٩ %	٣ %	٠ %	٠ %	4.75	أوافق بشدة
توفير الرقابة المستندية تساعد في زيادة دقة البيانات المحاسبية	٦٤ %	٣ %	٣ %	٠ %	٠ %	4.60	أوافق بشدة
الفصل بين مسؤوليات الموظفين يقلل من احتمالات الغش والتلاعب في البيانات المحاسبية.	٥٧ %	٨ %	٥ %	٠ %	٠ %	4.52	أوافق بشدة
توفير المعايير القابلة للتحقق بالرقابة وتقييم الأداء المالي في المصرف	٤٨ %	٨ %	٤ %	٠ %	٠ %	4.43	أوافق بشدة
جمع الحقائق والمعلومات تساعد في الحكم على مدى فاعلية نظم الرقابة الداخلية.	٣٨ %	١ %	١١ %	٠ %	٠ %	4.27	أوافق بشدة
نظام الاستفسارات يساعد مراقبي الحسابات في أن يصدر رأيه عن مدى كفاية أنظمة الرقابة الداخلية الموجودة.	٣٣ %	٤ %	٥ %	١٣ %	٠ %	4.21	أوافق بشدة
توفير إجراءات فحص لأي انحرافات أو تغيرات جوهرية أو عناصر غير مادية.	٢٧ %	٧ %	٥ %	١٦ %	٠ %	4.11	أوافق
توفير تقارير ملائمة حول مدى كفاءة نظام الرقابة الداخلية.	٢٢ %	٢ %	٥ %	٢٤ %	٢ %	3.95	أوافق
المقياس الكلي						٤.٤٥	أوافق بشدة

يتضح من جدول (٦) ان الاتجاه العام لأفراد مجتمع الدراسة يوافقون بشدة علي مؤشرات فاعلية نظام الرقابة الداخلية في المصارف وتأتي في مقدمة هذه الادوار (تعتمد فاعلية نظام الرقابة الداخلية علي درجة كفاءة العاملين بالمصرف) و (يقوم نظام الرقابة الداخلية علي التنظيم الكفء والإجراءات والسياسات التي يضعها المصرف)، و (إجراءات الضبط الداخلي تلعب دور كبير في مجال توفير الحماية اللازمة لأصول المصرف).

اختبار فرضيات الدراسة:

جدول (٧) نتائج اختبار مربع كاي للعلاقة بين معايير المراجعة الإلكترونية و فاعلية نظام الرقابة الداخلية

العبارة	قيمة مربع كاي	درجة المعنوية
يتمتع المراجع بالخبرة الفنية الكافية لمراجعة التشغيل الإلكتروني	٣.١٤	0.208
يتمتع المراجع بالاستقلال الذهني والمادي	٢.٦٠	0.267

0.371	١.٩٨	يقوم المراجع ببذل العناية المهنية الواجبة في فحص وإعداد التقارير
0.432	٣.٨١	قيام المراجع باختيار كافة برامج الحاسوب المستخدمة في معالجة البيانات المالية بالمصرف
0.441	٣.٧٤	استخدام المراجع أدلة إثبات مستحدثة تتلاءم مع بيئة تشغيل الإلكتروني للبيانات المالية
0.077	١١.٣٩	ينبغي أن يتوفر لدى المراجع التأهيل العلمي والعمل حتى يستطيع فحص القوائم المالية
0.071	١١.٦٢	التدريب والتعلم المستمر للمراجع على البرامج الإلكترونية

المصدر: إعداد الباحثان من واقع الدراسة الميدانية (٢٠٢٠م) * معنوي تحت مستوى ٥%. ** معنوي تحت مستوى ١%.

يلاحظ من جدول (٧) عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل معايير المراجعة الإلكترونية وفاعلية نظام الرقابة الداخلية (عدا تمتع المراجع بالخبرة الفنية الكافية لمراجعة التشغيل الإلكتروني ويتمتع المراجع بالاستغلال الذهني والمادي وكذلك يقوم المراجع ببذل العناية المهنية الواجبة في إعداد التقارير وقيام المراجع باختيار كافة برامج الحاسوب المستخدمة في معالجة البيانات المالية بالمصرف وذلك عند مستوى معنوية ٥%، عليه فإن فرضية الدراسة الأولى قد تحققت.

جدول (٨) نتائج اختبار مربع كاي للعلاقة بين أساليب المراجعة الإلكترونية وفاعلية نظام الرقابة الداخلية

العبارة	قيمة مربع كاي	درجة المعنوية
إثبات صلاحية استخدام البرامج لأغراض المراجعة قبل استخدامها	6.97	٠.٠٣١*
تتبع المراجع مسار المراجعة من نقطة دخول البيانات إلى نقطة خروجها في شكل تقرير	10.66	0.031*
يتحقق المراجع من أن البرامج المستخدمة في عملية المراجعة هي نفس البرامج المصرح بها في المصرف	7.63	0.106
تأكد المراجع من صحة ودقة النتائج المتولدة في تشغيل البيانات عند استخدام الحاسب الآلي	6.60	0.158
قيام المراجع بفحص الملفات والبيانات المالية بالمصرف إلكترونياً	12.36	0.054
تأكد المراجع من مدى صحة وسلامة برامج التشغيل المستخدمة في تحليل البيانات المالية بالمصرف	11.32	0.079
قيام المراجع بمعالجة البيانات الاختيارية إلكترونياً بدلاً من المعالجة اليدوية	7.90	0.245

المصدر: إعداد الباحثان من واقع الدراسة الميدانية (٢٠٢٠م) * معنوي تحت مستوى ٥%. ** معنوي تحت مستوى ١%.

يلاحظ من جدول (٨) وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين بعض أساليب المراجعة الإلكترونية المتمثلة في (إثبات صلاحية استخدام البرامج لأغراض المراجعة قبل استخدامها وتتبع المراجع مسار المراجعة من نقطة دخول البيانات إلى نقطة خروجها في شكل تقرير) وفاعلية نظام الرقابة الداخلية وذلك عند مستوى معنوية ٥%، عليه فإن الفرضية الثانية قد تحققت.

النتائج

١/ وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين معايير المراجعة الإلكترونية وفاعلية الرقابة الداخلية في المصارف تتمثل في تمتع المراجع بالخبرة الفنية الكافية لمراجعة التشغيل الإلكتروني، ويقوم المراجع ببذل العناية المهنية الواجبة في فحص وإعداد التقارير، وقيام المراجع باختيار كافة برامج الحاسوب المستخدمة في معالجة البيانات المالية.

٢/ وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين أساليب المراجع الإلكترونية وفاعلية نظام الرقابة الداخلية بالمصارف مثل إثبات صلاحية استخدام البرامج لأغراض المراجعة قبل استخدامها، تتبع مسار المراجعة من نقطة دخول البيانات إلى نقطة خروجها في شكل تقرير، يتحقق المراجع من أن البرامج المستخدمة في عملية المراجعة هي نفس البرامج المصرح بها بالمصرف، تأكد المراجع من صحة ودقة النتائج المتولدة في تشغيل البيانات عند استخدام الحاسب الآلي.

٣/ وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مقومات المراجعة الإلكترونية وفاعلية نظام الرقابة الداخلية في المصارف تتمثل في ضرورة وجود نظام الإلكتروني بالمصارف يساهم في عملية المراجعة الإلكترونية، وبرامج الإلكترونية يعمل بها المصارف، وجود شبكة اتصال تربط بين الرئاسة والفروع في المصارف، برامج تطبيقية تزود باسترجاع البيانات ومعالجتها والتقرير عنها حسب احتياج المراجع.

التوصيات

١/ تفعيل استخدام المراجع أدلة إثبات مستحدثة تتلائم مع بيئة التشغيل الإلكترونية للبيانات المالية، والعمل على التأهيل العلمي والعملية وخلق فرص تدريب وتعليم مستمر على البرامج الإلكترونية للمراجع الداخلي، وتوفير المعايير القابلة للتحقق بالرقابة الداخلية وتقييم الاداء المالي حتى يستطيع فحص القوائم المالية.

٢/ ضرورة تأكد المراجع من مدى صحة وسلامة برامج التشغيل المستخدمة في تحليل البيانات المالية وفحص البيانات والملفات المالية إلكترونياً وتوفير تقارير ملائمة حول مدى كفاءة نظام الرقابة الداخلية بالمصارف.

٣/ ضرورة توفير إجراءات فحص الانحرافات أو التغيرات الجوهرية أو العناصر غير المادية بالمصارف.

المصادر والمراجع

- ١/ أحمد نور (١٩٩٢م) مراجعة الحسابات من الناحيتين النظرية والتطبيق، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة).
- ٢/ إدريس عبد السلام استوي (١٩٩١م) المراجعة معايير وإجراءات، ج ٢، ط ٢، (بنغازي، الدار الوطنية)
- ٣/ استيفن أ. مبارك (٢٠٠٢) نظم المعلومات المحاسبية لإتخاذ القرارات، المفاهيم والتطبيقات ترجمة د. كمال الدين سعيد (الرياض: دار المريخ للنشر).
- ٤/ أمين السيد لطفي (١٩٩٢م)، أساليب المراجعة لمراقبي الحسابات والمحاسبين القانونيين (القاهرة: دار النهضة العربية).
- ٥/ ثناء علي القباني (٢٠٠٦م)، المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الإلكترونية، (الإسكندرية: الدار الجامعية).
- ٦/ ثناء علي القباني (٢٠١١م)، المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني (القاهرة: الدار الجامعية).
- ٧/ حسين القاضي (١٩٩٧م) مراجعة الحسابات (دمشق: منشورات جامعة دمشق).



- ٨ / خالد أمين عبد الله (٢٠٠٤م) علم تدقيق الحسابات الناحية العلمية، ط٢، (عمان: دار وائل للنشر).
- ٩ / رمضان عبد الحميد المبيهي (١٩٩٨م) نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات، مفاهيم ولتطبيقات، الطبعة الثانية (القاهرة: جامعة الزقازيق، كلية التجارة).
- ١٠ / السيد، عطا السيد (٢٠٠٩م) نظم المعلومات المحاسبية، (عمان، دار الرأي للنشر والتوزيع).
- ١١ / عبد المنعم محمود، عيسى أبو طبل (١٩٨٢م) المراجع أصولها العلمية والعملية، ج ١ (القاهرة: دار النهضة العربية).
- ١٢ / عبد الوهاب نصر، شحاته السيد شحاته (٢٠٠٤م) مراجعة الحسابات في البيئة المخصصة وأسواق المال والتجارة الالكترونية (الاسكندرية).
- ١٣ / علي الزينيات (٢٠٠٣م) دراسات العلوم الإدارية، (عمان : دار الصفاء للنشر والتوزيع).
- ١٤ / عوض لبيب، د. شحاته السيد شحاته، (٢٠١٣م) أصول المراجعة الخارجية (القاهرة : دار التعليم الجامعي).
- ١٥ / محمد السيد سرايا (٢٠٠٧م) أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل، (المكتب الجامعي الحديث).
- ١٦ / حمد سمير الصبان وآخرون (١٩٩٦م) الرقابة والمراجعة الداخلية، (الاسكندرية: الدار الجامعية).
- ١٧ / محمد سمير العباتي وآخرون (٢٠٠٤) أسس المراجعة الأسس العلمية، (الاسكندرية، الدار الجامعية للنشر).
- ١٨ / محمد شوقي عطا (١٩٩٤م) دراسات متقدمة في المراجعة (القاهرة، مكتبة الشباب).
- ١٩ / ولیم توماس/ أمرسون هنكي (٢٠٠٣م) المراجعة بين النظرية والتطبيق، (الرياض: دار المريخ للنشر)
- ٢٠ / عدلان محمد علي عدلان (٢٠٠٩م) (دور المراجعة الالكترونية على جودة التقارير المالية، السودان، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير
- ٢١ / أسماء عبد الله علي أحمد (٢٠٠٩م) دور المراجعة الالكترونية في نظام الحوكمة، دراسة حالة بنك السودان المركزي ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا)
- ٢٢ / عماد صالح محمد صالح (٢٠٠٧م) (المراجعة الالكترونية وأثرها في كفاءة أداء عملية المراجعة).
- ٢٣ / الهادي سليمان محمود عبد الله (٢٠٠٧) (أثر المراجعة الالكترونية على جودة المعلومات المحاسبية، دراسة حالة المنشآت التجارية السودانية).
- ٢٤ / صادق حامد مصطفى (١٩٩٨م) أداة خطر الإكتشاف في ظل التشغيل الالكتروني لبيانات، (عمان: المجلة العلمية لكلية الادارة والاقتصاد، العدد ٩).
- ٢٥ / السيد أحمد السقا (١٩٩٧) المراجعة الالكترونية، الجوانب المالية والتشغيلية (الرياض مجلة الجمعية السعودية للمعالجة العدد ١٢)
- ٢٦ / شبكة عدوية الإسلامية (٢٠٠٨) أساليب الرقابة في نظم المعلومات [/www.adaweya.net/showthread-t3758html](http://www.adaweya.net/showthread-t3758html) المحاسبية الالكترونية